

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

المميز ضدهم

خلف احمد العدوان الاحمد بصفته

الشخصيه وبصفته من ورثة المرحوم

احمد العدوان

وكيله المحامي حربي النعيمات

المميز

مساعد المحامي العام المدني

بالاضافه لوظيفته

بتاريخ ٩٩/١٢/١ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

استئناف حقوق عمان بتاريخ ٩٩/١١/١٠ بالقضيه رقم ٩٩/٨٨٩ والمتضمن رد

الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق السلط بتاريخ

٩٩/٢/١٤ بالقضيه رقم ٩٨/٨٧ والقاضي (بالزام المدعى عليهم برفع اشارة

الحجز رقم ٥٠/١٩ تاريخ ٥٠/١١/٣ رقم ٥٢/١ تاريخ ٥٢/١/٩ عن قيد قطعة

الارض رقم ٦١ حوض ١٢ جريش من اراضي سيحان لدى دائرة تسجيل السلط

دون الحكم للمدعي بأية رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه) دون الحكم بأية

رسوم أو مصاريف أو اتعاب محاماه .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٠/٧٢٢

رقم القرار :

ويتلخص التمييز بسبب واحد ومفاداة :-

* اخطأت المحكمة بتأويل وتفسير وتطبيق نص المادة ١٣٧٠ من القانون المدني على وقائع الدعوى حيث انه لم يرد اية بينه من المميز ضده يثبت من خلالها للمحكمة بانقضاء مدة التقادم على الدين التي وضعت قطعة الارض موضوع الدعوى تأمينا له .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً وتضمين المميز ضدها الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان المدعي خلف احمد العدوان الاحمد بصفته الشخصية وبصفته من ورثة المرحوم احمد العدوان تقدم بهذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق السلط ضد المدعى عليهم

- ١ - المحامي العام المدني بالاضافة لوظيفته
- ٢ - مدير دائرة تسجيل اراضي السلط بالاضافة لوظيفته .

وذلك للمطالبه برفع اشارة الحجز عن قيد القطعه رقم ٦١ من حوض رقم ١٢ من اراضي سيحان .

وقد اسس المدعي دعواه على سند من القول انه يملك حصصاً بقطعة الارض رقم ٦١ من حوض جريشه رقم ١٢ هو وباقي ورثة المرحوم احمد العدوان .

وانه لدى مراجعة المدعي لدائرة الاراضي بالسلط فتبين له انه مثبت على قيد القطعه المذكوره حيزان الاول بتاريخ ١٣/١١/١٩٥٠ رقم الحجز ٥٠/١٩ والحجز الثاني رقم ٥٢/١ تاريخ ١٩/١/١٩٥٢ وان الحجوزات المذكوره مثبتة على حصص ورثة المرحوم احمد العدوان الاحمد .

وانه لدى مراجعة مأمور اجراء السلط تبين ان كافة القضايا التي حيزت الارض لصالحها متلفه ، وان المدعى عليهم ممتنعون عن رفع اشارة الحجز عن قطعة الارض مما استدعي اقامة هذه الدعوى .

نظرت محكمة بداية حقوق السلط في الدعوى واستمعت الى ادلتها وبياناتها وتوصلت الى اصدار حكم برقم ٩٨/٨٧ تاريخ ١٤/٢/١٩٩٩ قضت فيه بالزام المدعى عليهم برفع اشارة الحجز رقم ٥٠/١٩ تاريخ ٥٠/١١/٣ ورقم ٥٢/١ تاريخ ١٩/١/١٩٥٢ عن قيد قطعة الارض رقم ٦١ حوض ١٢ جريش من اراضي سيحان لدى دائرة تسجيل اراضي السلط دون الحكم للمدعي باية رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه .

لم يرض مساعد المحامي العام المدني المنتدب /مدعى عام السلط بهذا القرار فطعن به استئنافاً حيث اصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم ٩٩/٨٨٩ تاريخ ١٠/١١/٩٩ قضت فيه ببرد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف دون الحكم بأي رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه .

لم يرض مساعد المحامي العام المدني بهذا القرار فطعن به تمييزاً للسبب الوارد في اللائحة المقدمه منه بتاريخ ١/١٢/١٩٩٩ .

وفي الرد على سبب التمييز الوحيد .

نجد وكما هو ثابت من البيئه المقدمه في الدعوى ان هناك اشارتي حجز مثبتتان على قيد القطعه رقم ٦١ من الحوض رقم ١٢ من اراضي سيحان لصالح مأمور اجراء السلط .

الأولى تحمل الرقم ٥٠/١٩ تاريخ ٥٠/١١/٣ ١٩٥٠

الثانيه تحمل الرقم ٥٢/١ تاريخ ١٩٥٢/١/٩

وحيث ان الثابت من ملف الدعوى انه لم يعتر على اصل الكتب الموجهة من مأمور اجراء السلط الى مدير تسجيل اراضي السلط التي تم بموجبها وضع اشارتي الحجز سواء لدى مأمور الاجراء او لدى مدير تسجيل اراضي السلط كما ان ملفات القضايا الاجرائيه التي وردت ارقامها في اشارتي الحجز متلفه .

وحيث انه من الثابت من الصوره الفوتستاتيه لصحيفتين من صحائف سجلات دائرة اجراء السلط للسنتين ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ان المحكوم له في الدعوى الاجرائيه رقم ٥٠/١٩ هي ربي العالم البسطامي وان المحكوم عليه هو محمد الجلال الفواعير وان الحكم قد نفذ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٩ .

وان المحكوم له في الدعوى الاجرائيه ٥٢/١ هو محمد النمران وان المحكوم عليه فيها هو عبد الرزاق الحاج ذيب وان الحكم قد نفذ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٣ .

وحيث ان الثابت من قيود وسجلات دائرة الاجراء ان مورث المدعي لم يكن مديناً او محكوماً عليه في الدعويين الاجرائيتين سالفتي الذكر فيكون وضع اشارتي الحجز على قيد قطعة الارض رقم ٦١ حوض ١٢ العائده لمورث المدعي قد جاء على خلاف الواقع وليس له ما يدعمه من بيئه وبالتالي فإن استمرار بقاء هاتين الاشارتين على قيد قطعة الارض هذه ليس له سند من الواقع او القانون ويتوجب رفعهما عنها .

وحيث ان القرار المميز قد توصل الى ذات النتيجة مع اختلاف التعليل فيكون واقعاً في محله وسبب التمييز لا يرد عليه .

لذا فإننا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٦ جمادى الاولى سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠/٨/١٦

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض